السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

قسم العلاقات الدولية

كلية العلوم السياسية

جامعة دمشق

الملخص

أدت نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تراجع الدور الفرنسي في منطقة الشرق الأوسط، بسبب الانتكاسة التي تعرضت لها فرنسا على يد الألمان، وتعاظم نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في المنطقة، وانقسام العالم بينهما إلى معسكرين شرقي وغربي، معلناً عن بدء مرحلة جديدة في العلاقات الدولية هي مرحلة الحرب الباردة، وحاولت فرنسا في عهد الجنرال شارل ديغول العودة من جديد لبعث مجدها وتأثيرها في السياسة العالمية، ورفض الانضمام تحت مظلة الولايات المتحدة، وأثناء فترة الحرب الباردة استمرت السياسة الفرنسية على نفس النهج الذي رسمه ديغول لها وتميز بالاستقلالية ولعب دور الوسيط بين المعسكرين.

حاولت فرنسا استعادة دورها الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ولكن هذه المرة ليس بالتمايز عن السياسة الامريكية ومعارضتها كما كانت في السابق، وإنما توافقها مع السياسة الأمريكية وتبعيتها لها، وتجلى ذلك من خلال مواقفها المتباينة والمتناقضة تجاه قضايا الشرق الأوسط، منها المشاركة في التحالف الدولي ضد العراق عام 1991، وبعد أحداث 11/أيلول/2001 شاركت مع الولايات المتحدة في الحرب على ما يسمى بالإرهاب في أفغانستان، ورفضت الحرب على العراق واحتلاله عام 2003، خوفاً على مصالحها.

ثم جاء الموقف الفرنسي المتشدد والمتباين من التطورات الأخيرة التي شهدتها المنطقة العربية وأحداث ما يسمى بـ " الربيع العربي "، من أجل الحصول على دور مهم في النظام العالمي.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية، الشرق الأوسط، الحرب الباردة، فرنسا

المقدمة:

السياسة الخارجية للدولة هي تعبير عن مصالح دائمة، إذ ليس هناك صداقة دائمة ولا عداوة مستمرة بل توجد مصالح، بمعنى أن السياسة الخارجية التي تتبناها دولة ما، هي نتيجة ظروف بيئية داخلية تعكس عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية والظروف البيئية الدولية، والتي تترجم إلى واقع ملموس من خلال العملية الديناميكية الأداة الدبلوماسية بصورها المختلفة من ثنائية، ودبلوماسية مؤتمرات، ودبلوماسية منظمات دولية وغيرها، فالسياسة الخارجية ليست نشاطاً مستقلاً عن العلاقات الدولية، بل أن العلاقات الدولية هي مجال تنفيذ السياسات الخارجية للدول، بمعنى هي مجموعة من السياسات الخارجية لمجموعة من الفواعل المختلفة، وإذا ما قررت عدم الانخراط في سياسة خارجية، لن يكون هناك شيء اسمه العلاقات الدولية.

بعد نهاية الحرب الباردة شهدت الساحة الدولية تحولات هامة أدخلت تغييرات جذرية على المفاهيم التي سادت العلاقات الدولية خلال تلك الفترة، وأصبحت العلاقات بين الدول أكثر ترابطاً وتداخلاً في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هذه التطورات شملت كافة مكونات المجتمع الدولي، وأسست لبداية مرحلة جديدة، تشكلت من خلالها علاقات دولية تحكمت في نشأتها مصالح جديدة بديلاً عن تلك التقليدية.

ويشكل الشرق الأوسط منطقة استقطاب دولية مهمة، بسبب الأحداث والتحولات التي يشهدها، بالإضافة للأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها، هذه العوامل مجتمعة جعلت من منطقة الشرق الأوسط مركزاً للتنافس الدولي بين الدول الكبرى، وأصبح الاستيلاء عليها يشير إلى الدولة الأقوى، وعنواناً للسيادة العالمية، وتُعد فرنسا من أقدم الدول العالمية التي حاولت أيجاد موطئ قدم لها في هذه المنطقة، لذلك تسعى من جديد للبحث عن أدوار رئيسة في منطقة الشرق الأوسط.

أهمية البحث وأهدافه:

يشكل الشرق الأوسط منطقة حيوية مهمة، لاسيما تميزه بمجموعة من العناصر التاريخية والدينية والسياسية والاجتماعية أسهمت في صياغة هويته المعقدة، كما أن ثراء هذه المنطقة أكسبها مؤهلاتها الرئيسة، بالإضافة إلى الأهمية الجيوبولتيكية التي يشكلها الموقع الجغرافي للمنطقة وأهميتها بالنسبة لحركة التجارة الدولية، وهو ما أثار أطماع القوى الاستعمارية في القرن العشرين للسيطرة على هذه المنطقة، وتقسيمها إلى مجموعة من الدول المتمايزة.

لذلك يهدف البحث إلى تسليط الضوء على السياسة الخارجية الفرنسية في وقت ممتلئ بالأحداث والمتغيرات الدولية وما يرافقها من أزمات، والتي تؤثر بلا شك على نمط العلاقات الدولية، كما أن فرنسا تلعب دوراً خارج نطاق حدودها وانشغالها في عدة مناطق من العالم

وبشكل خاص الشرق الأوسط، هذا بالإضافة إلى محاولتها من خلال دبلوماسيتها أن تحصل على مكانة في التوازنات الدولية والتأثير فيها، الأمر الذي حفز النقاش حول السياسة الخارجية الفرنسية، وتصدره الأحداث الدولية من جديد، خاصة وأن سياسة فرنسا الخارجية تتعلق بأهم المناطق وأكثرها تعقيداً في العالم وهي منطقة الشرق الأوسط.

إشكالية البحث:

تُعد فرنسا من أقوى دول الاتحاد الأوروبي، ولسياستها الخارجية مجموعة من الأولويات اتصفت بالثبات النسبي بعد انتهاء الحرب الباردة، لكن مع بروز معطيات جديدة على الساحة الدولية شهدت السياسة الفرنسية تطورات جديدة، فقد ساد نظام دولي تمثل بهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية على النسق الدولي، وأصبح موقف فرنسا متناقضاً وقائم على المصالح الخاصة، وتسعى فرنسا بدورها لموازنة القوة الأمريكية، والتوجه لإنشاء نظام يكون قوامه التعددية القطبية، لذلك سنحاول من خلال هذا البحث الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما توجهات السياسة الخارجية الفرنسية.
2. ما أهمية الدور الذي تلعبه فرنسا في منطقة الشرق الأوسط.
3. كيف تجسدت مواقف فرنسا تجاه الملفات الساخنة في منطقة الشرق الأوسط.

فرضيات البحث:

ينطلق البحث من الفرضيات الرئيسة التالية:

1. إن التراكمات التي خلفتها التفاعلات الدولية وخاصة قيادة الولايات المتحدة الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، أنعكس بشكل كبير على التوجهات الأساسية في السياسة الخارجية الفرنسية.
2. إن التنافس الدولي خلال العقدين الأخيرين من القرن الحادي والعشرين على منطقة الشرق الأوسط، وخاصة محاولة الغرب وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة ترتيب المنطقة وتقاسم النفوذ فيها، ساهم بازدياد أهمية ودور السياسة الخارجية الفرنسية في المنطقة.
3. لقد كان لاحتلال العراق وجملة المتغيرات الإقليمية التي حدثت في المنطقة، أثر كبير في تحديد موقف فرنسا من الأحداث الأخيرة في الوطن العربي، وخاصة أحداث ما يسمى " الربيع العربي ".

المنهجية:

تحليل السياسة الخارجية لأي وحدة من وحدات النظام الدولي وتأثرها بالمتغيرات الدولية، يتطلب توظيف عدد من المناهج العلمية والاستعانة بها لإنجاز بحثه، لذلك تم الاعتماد على

منهج الاستقراء الذي تبنته المدرسة الواقعية (Realism) في العلاقات الدولية، بمعنى رؤية المتغيرات على الأرض كما هي، وليس كما تعكسه قواعد النظام الدولي. كما تم اعتماد المنهج التاريخي لرصد ترابط الأحداث المهمة التي حصلت في تاريخ العلاقات الدولية والسياسة الخارجية التي كانت متبعة من قبل فرنسا، وانعكاساتها على الحاضر، وأيضاً تم اعتماد منهج صنع القرار لمعرفة أهم الدوائر الفرنسية التي تساهم في تشكيل وصنع القرار السياسي الفرنسي.

مخطط البحث:

تتكون الدراسة من مقدمة ومبحثين وخاتمة، حيث سيتم في المبحثين تقسيم الإشكالية إلى أجزاء. يتناول المبحث الأول السياسة الخارجية الفرنسية، ويتضمن مطلبين، المطلب الأول يتناول السياسة الخارجية الفرنسية خلال فترة الحرب الباردة، والمطلب الثاني يتناول السياسة الخارجية الفرنسية بعد فترة الحرب الباردة. ويتناول المبحث الثاني الموقف الفرنسي من التطورات الإقليمية في الشرق الوسط، ويتضمن مطلبين أيضاً، المطلب الأول يتناول الموقف من المسألة العراقية، والمطلب الثاني يتناول الموقف الفرنسي من أحداث ما يسمى " بالربيع العربي". وينتهي البحث بخاتمة.

المبحث الأول

السياسة الخارجية الفرنسية

السياسة الخارجية هي مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستورياً أن تتعامل مع الدول الأجنبية، بينما يعرفها James Rosenau " بأنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، أما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة "[1].

مع بداية الحرب العالمية الثانية تعرضت فرنسا إلى انتكاسة كبيرة أثرت على سياستها الخارجية، وشكل سقوطها بيد الألمان في 14 حزيران عام 1940، نقلة كبيرة أثرت على دورها الخارجي سياسياً واقتصادياً لمدة طويلة، وحاول الرئيس الفرنسي شارل ديغول بعد نهاية الحرب أن يعيد لفرنسا قوتها وعظمتها التي كانت عليها قبل الحرب[2]، فقد شكل قيام الجمهورية الخامسة عام 1958على يد مؤسسها شارل ديغول، نقطة تحول في تاريخ السياسة الخارجية الفرنسية، ولغرض فهم هذه السياسة بعد الحرب الباردة، يستوجب معرفة تاريخ السياسة الخارجية الفرنسية خلال فترة الحرب الباردة، وهذا ما سنتناوله في المطلبين الأول والثاني.

---

[1] محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط2، 1998، ص ص9 -11.

[2] سليمان عبد النبي، دراسة في تاريخ فرنسا السياسي، دار الملايين للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، دمشق، ط1، 2012، ص 156.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الفرنسية خلال فترة الحرب الباردة

بعد الحرب العالمية الثانية تراجع دور فرنسا على المسرح الدولي مثلها مثل معظم الدول الأوروبية التي دمرت الحرب اقتصادها وحجمتها مقابل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي القوتين العظمتين اللتين برزتا آنذاك، إذ توجت جهودهما ببسط هيمنتهما على الساحة الدولية، وهذا الأمر لم يلقى قبولاً لدى فرنسا، ما جعل الجنرال ديغول يرفض مقررات مؤتمر يالطا الذي قسمت بموجبه الدولتان مناطق نفوذهما في العالم، إضافة إلى رفضه الزعامة الأمريكية على أنظمة الدول الأوروبية، وهذا ما دفع فرنسا إلى السعي لتوحيد جهود أوروبا وإرساء الوفاق مع المانيا ودعمها لتكون محصنة بوجه المد الشيوعي، وتشكيل نواة أوروبا المستقلة والقوية من الناحيتين السياسية والاقتصادية[1].

قبل أن تتبنى فرنسا سياسة خارجية للتصدي للولايات المتحدة الأمريكية، كان واجب عليها تبني سياسة داخلية قوية، فقامت بإعادة بناء وهيكلة مؤسساتها، وأصبحت الجمهورية الخامسة بموجب دستور عام 1958 مركز السلطة السياسية وشارل ديغول أصبح صاحب الكلمة العليا في إدارة علاقات فرنسا الخارجية، وزاد اهتمام فرنسا في مجال التسليح النووي لتوفير الردع النووي المناسب الذي يرمز لسياستها الوطنية المستقلة[2].

تمحورت السياسة الخارجية الفرنسية في عهد شارل ديغول على عدة ركائز منها الاستقلال الوطني، ورفض المظلة الأمريكية، والحوار مع دول الكتلة الشرقية، والتخلص من السياسة الاستعمارية، فقد طمح ديغول من خلال هذه الركائز إلى إعادة فرنسا لمكانتها التاريخية المرموقة ودورها في النظام الدولي، وأكد أنه لا يمكن استرجاع دور فرنسا المهم والمؤثر على الصعيد الدولي من دون انتهاج خط مستقل يمكنها من تأدية دوراً مهماً مستقلاً، وتكون في وسط المسافة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وخاصة بعد فشل السياسة الفرنسية في الهند الصينية في فترة الخمسينيات من القرن العشرين وفشلها في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956[3]، وبسبب قيام الثورة الجزائرية ضد فرنسا وتعاضد الدول العربية مع هذه الثورة.

ركزت فرنسا في سياستها الخارجية على ضرورة إعادة تحديد هيكل العلاقات الدولية في ظل النظام العالمي القائم على القطبية الثنائية وسيطرة القوتين العظمتين، وسعت لقيام نظام

---

[1] إيريك رولو، سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد319، أيلول/ 2005، ص 50.

[2] Serge Berstein, Pierre Milza, *Histoire de la France au la xxème siècle*, librairie académique Perrine, 1999, v3,p32.

[3] سمير الظاهر، التنافس الأمريكي الفرنسي في الوطن العربي، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 34، تشرين الأول/ 2007، ص 64.

غربي بمشاركة فرنسية، يهتم باتخاذ القرارات السياسية العليا والاستراتيجية العالمية وبشكل خاص ما يتعلق باستخدام الأسلحة النووية الأمريكية الموجودة على الأراضي الفرنسية، وأدركت أن مسؤولياتها لم تتوقف عند الحلف الأطلسي بل تمتد إلى المحيط الهندي وعبر البحر المتوسط وافريقيا[1]. لكن الولايات المتحدة الأمريكية لم تقبل بهذه الفكرة، ورفضت تغيير نظام التحالف الغربي والسماح لفرنسا بالمشاركة في قيادة حلف شمال الأطلسي، وبسبب هذا الموقف الأمريكي الرافض، قررت القيادة الفرنسية في آذار 1966، الانسحاب من مجلس وزراء الدفاع في الحلف الأطلسي، وكذلك سحب الأسطول الفرنسي من الجناح العسكري للحلف، مع البقاء عضواً في جناح الحلف السياسي، وخفض الوجود النووي الأمريكي في فرنسا[2]. هذا الانسحاب جاء تأكيداً على استقلالية القرار السياسي الفرنسي، فقد كان الرئيس ديغول يرى أن فرنسا تخاطر باستقلاليتها إذا ما استمرت تحت لواء الولايات المتحدة، وهذا ما دأب عليه جميع الرؤساء الذين تناوبوا على كرسي الرئاسة في مرحلة الحرب الباردة فيما بعد كل وفق رؤيته الخاصة وظروف المرحلة، وهم جورج بومبيدو، وفاليري جيسكار ديستان، وفرانسوا ميتران.

وفيما يخص دراستنا على مستوى الشرق الأوسط، ففي الواقع اعتبرت فرنسا المنطقة العربية بشكل عام والخليج العربي خاصة بوابة الدخول إلى المنطقة، فقد واصلت نهجها المستقل والمغاير في سياستها بعيداً عن الولايات المتحدة وأتضح ذلك في موقفها الحيادي تجاه حرب حزيران عام 1967، وأدانت الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وحظرت بيع الأسلحة لكافة دول المنطقة بما فيها إسرائيل على الرغم من علاقاتها الوطيدة معها(لكنها عادت وأكتفت بوقف تزويد إسرائيل بطائرات الميراج، في حين أستمرت بإرسال قطع الغيار والمعدات العسكرية، وبعد أن كان الحظر شاملاً عاد ليصبح جزئياً أقتصر على 50 طائرة ميراج كانت قد تعاقدت عليها إسرائيل مع فرنسا قبل الحرب)[3]، وجدت فرنسا في هذه الحرب فرصة لها لتؤدي دوراً فاعلاً في المنطقة، لأن بعض الدول العربية قاطعت الولايات المتحدة وبريطانيا بسبب دعمهم لإسرائيل وهو ما وظفته فرنسا لصالح تطوير علاقاتها مع العرب وجعلهم أكثر ميلاً لمصالحها، واستمر نفس النهج في السياسة الفرنسية بعد استقالة ديغول وتولي الرئيس جورج بومبيدو للسلطة عام 1969،

---

[1] سعد الدين إبراهيم وآخرون، ديغول والعرب: العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، عمان، ط1، 1990، ص 72.

[2] آمنة محمد علي، حدود التحول في السياسة الفرنسية في ظل الجمهورية الخامسة: دراسة في الجانب الاقتصادي والسياسي، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 38، 2008، ص 147.

[3] شحادة موسى، علاقات إسرائيل مع دول العالم 1967 – 1970، : مركز الابحاث في منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، 1971، ص 129.

على الرغم من التوقعات بأن يغير ما بدأه ديغول، وأتضح ذلك من تكرار الموقف الفرنسي في حرب تشرين عام 1973[1].

وفي الحديث عن سياسة فرنسا من القضية الفلسطينية، فقد دافع ديغول عن موقف فرنسا تجاه القضية، وكذلك الرئيس جورج بومبيدو الذي جاء بعده، وأكد على حق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وأن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وشريكاً أساسياً لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، وهذه السياسة جاءت مختلفة عن طموحات الولايات المتحدة الأمريكية وهذا ما اعتبرته تحدياً لسياستها في المنطقة، هذا الموقف لم يتغير بعد وفاة بومبيدو واستلام فاليري جيسكار ديستان للحكم عام 1974، وكان من الشخصيات المهمة والداعمة لإسرائيل، ولكن من أجل مصالح فرنسا في المنطقة دفعت بالرئيس جيسكار الذي كان وزير المالية والاقتصاد في عهد بومبيدو، ويعرف أكثر من غيره أهمية العلاقات الجيدة مع العرب واعتماد فرنسا على النفط وتصدير السلاح الفرنسي للدول العربية، كذلك رؤوس الأموال العربية والمشاريع الاستثمارية فيها، إلى جانب الأهمية الاستراتيجية للدول العربية بالنسبة لفرنسا، لتغيير موقفه من إسرائيل لصالح العرب، وتركز الموقف الفرنسي في عهده تجاه المنطقة على: 1- ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية المحتلة عام 1967. 2- تسوية الصراع في الشرق الوسط بشكل عادل وشامل لجميع الأطراف. 3- ابقاء مدينة القدس على وضعها دون اي تعديل. 5- حل قضية اللاجئين الفلسطينيين. 6- حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وإقامة دولته المستقلة. 7- الاعتراف المتبادل بين الدول العربية وإسرائيل[2].

أما موقفها من الحرب الأهلية في لبنان عام 1975، والاحتلال الإسرائيلي للجنوب اللبناني، فقد أدانت فرنسا وبشدة هذا الاحتلال ودعت إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي اللبنانية وبدون شروط، بالإضافة إلى تأييدها لقرارات مجلس الأمن الدولي الداعية إلى انسحاب إسرائيل من لبنان[3]. إن موقف فرنسا من الأحداث في لبنان جاء بدافع المحافظة على مصالحها في الشرق الأوسط عموماً ولبنان بشكل خاص.

عام 1981 تولى فرانسوا ميتران الحكم في فرنسا كأول رئيس اشتراكي للجمهورية الخامسة، ومنذ وصوله للرئاسة بدا واضحاً أنه يريد الحفاظ على الثوابت الرئيسة في السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط، وعلى المكتسبات التي حققتها في علاقاتها مع الدول العربية، واتباع نفس النهج الذي رسمه ديغول، وبدأ محاولات جديدة لتحسين صورة فرنسا لدى إسرائيل،

---

[1] سمير الظاهر، التنافس الأمريكي الفرنسي في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 65- 66.

[2] أحمد سعيد نوفل، مستقبل السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط في القرن الحادي والعشرين، مجلة شؤون عربية، العدد 97، آذار/1999، ص 133- 134.

[3] إيريك رولو، سياسة فرنسا الخارجية بين الولايات المتحدة والوطن العربي، مرجع سابق، ص 55.

ولكن ليس على حساب علاقات فرنسا مع العرب[1]، وتميزت السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الشرق الأوسط في عهد ميتران بانسجامها الكبير مع السياسة الأمريكية من خلال دعمه لها في حرب الخليج ضد العراق عام 1991[2]. وهذا يُعد انعطافاً مهماً في السياسة الخارجية الفرنسية، وابتعاداً عن سياسة ديغول في الاستقلالية والمصداقية الفرنسية ورفض التبعية للقوى العظمى، ومما لاشك فيه أن العلاقة بين فرنسا والعراق من أفضل العلاقات بين فرنسا والدول العربية.

المطلب الثاني: السياسة الخارجية الفرنسية بعد فترة الحرب الباردة

مع انتهاء الحرب الباردة، حدثت تحولات عديدة شملت بنية النظام الدولي والتوزيع الدولي للقوة، وأدت هذه النهاية للحرب إلى تشكل نظام دولي جديد لينتقل النظام ثنائي القطبية إلى نظام أحادي القطبية، وتصبح الولايات المتحدة الأمريكية القطب المهيمن على العالم بامتلاكها لعناصر القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية بلا منافس. لكن مع ذلك هذا لا يخفي وجود قوى ذات ثقل دولي تطمح لإنشاء عالم متعدد الأقطاب وترفض فكرة القطب الواحد مثل الاتحاد الأوروبي تتقدمه فرنسا والمانيا، واليابان بقدراته التكنولوجية، والصين بقدرات اقتصادية وبشرية متشبثة بموقع دولي مهم، وروسيا التي لاتزال قدراتها النووية تمنحها مكانة دولية متميزة وتسعى لاستعادة المكانة السابقة للاتحاد السوفييتي.

تُعد فرنسا من الأعضاء الخمس الدائمين في مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة، ولها دور مهم في الاتحاد الأوروبي، وتمتلك قوة نووية أصبحت ضماناً لأمن فرنسا، ولها اقتصاد قوي يمكنها من المنافسة الدولية، وبعد زوال الاتحاد السوفييتي دخلت فرنسا في امتحان صعب، فقد كانت تشعر بأنها جزء من التحالف الغربي إذا انخرط في حرب ضد الاتحاد السوفييتي السابق، وأصبح عليها أن تواجه مواقف دولية لم تألفها من قبل كالصراعات الإقليمية في أوروبا، ومواجهة مصير التحالف الغربي في عصر أحادية القطبية وكيفية إقامة دور عالمي لها بعد انسحاب الوجود الأمريكي من أوروبا[3].

لقد عبرّت السياسة الفرنسية عن موقف هش أثناء حرب الخليج عام 1991. إذ لم تتمكن من بلورة مبادرة مستقلة أو القيام بدور فاعل لحل الأزمة، وذهبت مع تيار السياسة الأمريكية تماماً، وبدون شك فقد شعرت فرنسا بإحراج كبير في تبني موقف محايد خلال الأزمة بسبب علاقاتها المتميزة مع العراق ومع دول الخليج العربي على السواء. ولم تكن مستعدة للتفريط لا بالعراق بسبب متانة علاقاتها الاقتصادية والسياسية معه، ولا بالشرعية الدولية التي

---

[1] أحمد سعيد نوفل، مستقبل السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط ، مرجع سابق، ص 134.

[2] سليمان عبد النبي، دراسة في تاريخ فرنسا السياسي، مرجع سابق، ص 152.

[3] سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، دراسة في مستقبل العلاقات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1999، ص 163.

أدانت دخول العراق للكويت في 2 /آب/1990. وأرادت التأكيد على خصوصية مواقفها السياسية، وحاولت منع نشوب الصدام المسلح وكل ذلك في إطار المبادئ الأساسية لسياستها.

لكن مشاركتها في حرب الخليج عام 1991 ترجع إلى خشيتها من حرمانها في الحصول على بعض المكاسب المادية في إعادة إعمار الكويت بعد الحرب، وشعرت بأن عليها الا تهدر فرصة ثمينة تتعلق بإنعاش اقتصادها. وقد أدرك الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بأن التفاهم الأمريكي – السوفييتي آنذاك سيسمح باستخدام القوة لتحرير الكويت داخل إطار الأمم المتحدة وخارجها، وأن هاتين الدولتين ستلتقيان بعد الحرب، ولا سبيل إلى مشاركة فرنسا ودعوتها إلى هذه المائدة الدولية إلا بعد دخولها الحرب إلى جانب الدول الحليفة[1].

بعد تولي الرئيس جاك شيراك الحكم في فرنسا عام 1995، خلفاً للرئيس فرانسوا ميتران، حاول العودة إلى الجذور التي أسسها ديغول من خلال تطبيق سياسة صارمة تجاه الداخل والخارج، واستقلال الموقف الفرنسي عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الدولية، وبدا واضحاً أنه يريد تفعيل دور بلاده في الشرق الأوسط والحفاظ على المكتسبات التي حققتها فرنسا في علاقاتها مع الدول العربية، ويمكن تلخيص السياسة الخارجية الفرنسية في عهد جاك شيراك تجاه المنطقة بشكل عام والدول العربية خصوصاً بالنقاط التالية[2]:

1. إن سياسة فرنسا تجاه الدول العربية تُعد من الركائز الأساسية في سياستها الخارجية، وهذه مرتبطة إلى حد كبير بالسياسة التي انتهجها الرئيس ديغول عام 1958.
2. السلام العادل في الشرق الأوسط لا يمكن أن يتحقق من دون احترام حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة، وحل قضية اللاجئين، والتوصل إلى اتفاق عادل بشأن القدس، وإيقاف بناء المستوطنات الإسرائيلية، وإدارة عملية التسوية بطريقة متوازنة.
3. أن العلاقات الفرنسية – العربية هي علاقات تاريخية قديمة، وأن قرب الدول العربية من فرنسا، يجعل الاستقرار والأمن في تلك الدول من أولويات اهتمامات فرنسا.

وفي عام 2007 شهدت السياسة الفرنسية بداية حقبة جديدة، بعد تولي الحكم في فرنسا الرئيس نيقولا ساركوزي الذي حرص على تحسين علاقات باريس مع واشنطن، والانسجام مع السياسة الخارجية الأمريكية، وبدأ باتخاذ خطوات فعلية لعودة فرنسا إلى الجناح العسكري لحلف الناتو، وتم ذلك في 17 / آذار / 2009، بعد أن صوت أعضاء الجمعية الوطنية لصالح عودة فرنسا إلى القيادة العسكرية للحلف[3]، كذلك تحسين علاقة بلاده مع إسرائيل بعد أن طرأ عليها

---

[1] سعد حقي توفيق، النظام الدولي الجديد، مرجع سابق، ص 174.

[2] أحمد سعيد نوفل، مستقبل السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط ، مرجع سابق، ص 134- 135.

[3] طالب حسين حافظ، الأدوار الجديدة لحلف الناتو بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 46، 2010، ص 138.

التوتر نتيجة موقف الرئيس جاك شيراك من الصراع العربي الإسرائيلي. هذا يعني الابتعاد عن دعم القضايا العربية وخاصة قضية فلسطين، وكذلك الابتعاد عن المبادئ التي حددها ديغول.

وكانت مبادرة " الاتحاد من أجل المتوسط " هي العنوان المهم الذي ولج منه ساركوزي إلى الشرق الأوسط، فقد طرح هذه الفكرة في خطابه في مدينة طولون الفرنسية قبل أشهر من بدء الانتخابات الرئاسية التي فاز بها، وبعد فوزه بالانتخابات عاد ليؤكد مشروعه كهدف من الأهداف التي يسعى لتحقيقها، فقام بزيارة إلى المغرب وأعلن من مدينة طنجة يوم 23/ تشرين الأول/ 2007 عن مشروعه الرامي إلى بناء الاتحاد المتوسطي، وأنه حلم حضاري للسلام والعدالة[1]. لكن في الحقيقة هذا المشروع يعتبر محاولة أوروبية بشكل عام وفرنسية خصوصاً لإبعاد تركيا من الانضمام للاتحاد الأوروبي، فقد أكد ساركوزي على أن عضوية الدول في الاتحاد المتوسطي لا تشكل بديلاً عن إمكانية نيل العضوية في الاتحاد الأوروبي[2]. هذا بالإضافة إلى الاعتقاد بأن هذا المشروع سيؤدي إلى حل الصراع العربي – الإسرائيلي وتحقيق السلام في المنطقة، لكنه مشروع لاستعادة نفوذ فرنسا السياسي والدولي في المنطقة والذي يبدأ من السيطرة على البحر الأبيض المتوسط.

ومن الجدير بالذكر أن الرئيس ساركوزي يرى أن مصلحة بلاده تكمن في دعم إسرائيل وسياسة أمريكا الشرق أوسطية، وبدأ هذا واضحاً من خلال مواقفه من الأحداث في المنطقة العربية، بدءاً من الاحتلال الأمريكي للعراق، واعتماده سياسة خارجية متشددة ومعادية تجاه ليبيا وبعدها الأزمة السورية عام 2011[3]، وهذا ما سنتحدث عنه في المبحث الثاني.

ومع تولي الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند السلطة في فرنسا عام 2012 وحتى إعداد هذا البحث، فقد اكد على استمرارية السياسة الخارجية الفرنسية، واستبعاد حدوث تحولات جذرية لها، والتأكيد على المصالح الفرنسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ودعم ما يسمى بـ" الربيع العربي " واستعداده للحوار مع الحركات الجديدة في المنطقة[4].

---

[1] هاني الشميطلّي، أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 19، تموز/2008، ص 152- 153.

[2] المرجع السابق، ص 157.

[3] فرنسا في عهد ساركوزي تأييد أعمى للسياسة الأمريكية، سلسلة إصدارات القيادة القومية، مؤسسة الوحدة للصحافة والطباعة والنشر، دمشق، دراسة منشورة على موقع الثورة الاليكتروني، 26 / 1 /2012، تاريخ الدخول 14 / 1 / 2015: <http://thawra.sy/_print_veiw.asp?FileName>

[4] مفيد كاصد الزيدي، العلاقات الفرنسية – الليبية: خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 55، 2013، ص 35.

المبحث الثاني

الموقف الفرنسي من التطورات الإقليمية في الشرق الأوسط

بعد نهاية الحرب الباردة حصلت تطورات كثيرة على صعيد العلاقات الدولية، منها سياسية وعسكرية واقتصادية، وكانت السمة الأبرز في هذه المرحلة هي انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم، وانهيار الاتحاد السوفييتي وتراجع دوره لتحل محله وحدات دولية أخرى على غرار روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي متمثلاً بفرنسا والمانيا، وتغيرت خريطة القوى العالمية والقت بظلالها على الساحة الدولية، ومنطقة الشرق الأوسط لها النصيب الأكبر من هذه التغيرات نظراً لموقعها الجغرافي المهم واحتوائها على القسم الأكبر من عصب الطاقة ووفرة ثرواتها الطبيعية، وشهدت هذه المنطقة صراع القوى الكبرى للسيطرة عليها، وفرنسا واحدة من هذه القوى التي تسعى لاستعادة دورها الاستعماري ولكن بشكل جديد هذه المرة للحصول على امتيازات لتحقيق مصالحها، لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى الموقف الفرنسي من أهم الأحداث التي جرت في المنطقة.

المطلب الأول: الموقف من المسألة العراقية

شكلت علاقة فرنسا بالعراق خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، مرتكزاً مهماً لسياستها في المنطقة العربية لحين أزمة آب 1990، بعدما سجلت السياسة الفرنسية الجديدة تراجعاً تجاه العراق وانسجاماً مع السياسة الأمريكية في عهد الرئيس فرانسوا ميتران، كما عادت لتشكل تجانساً مع الولايات المتحدة الأمريكية هو الأكبر في تاريخ فرنسا في عهد الرئيس ساركوزي، كادت أن تكون نهاية لمبادئ ديغول التي تحدثنا عنها.

وتُعد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق أكثر مرونة من السياستين الأمريكية والبريطانية، ويرجع ذلك إلى المصالح الاستراتيجية في العراق، والتي بدأت بعد عام 1967، وخاصة في مجال النفط والتسليح، وظهرت بوادر سياسية أكثر إيجابية عند وصول الرئيس جاك شيراك إلى السلطة عام 1995، فقد ظهر تعاون اقتصادي واتصالات سياسية، خاصة فيما يتعلق برفع الحصار عن العراق، والمواقف المستقلة وغير المتضامنة مع موقف الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق، على الرغم من وجود محددات تقيد القرار الفرنسي تجاه العقوبات ضد العراق تتمثل في القرارات الدولية التي صوتت عليها فرنسا، ويصعب على فرنسا تجاوزها إلا من خلال مجلس الأمن[1].

---

[1] عباس حسين الجابري، السياسة الفرنسية تجاه الخليج العربي في التسعينيات، مجلة جامعة ذي قار، العراق، العدد 2، كانون الأول، 2005، ص 5.

لا شكّ أن فرنسا لا تمتلك قدرات عسكرية واقتصادية للقيام بدور أكبر في منطقة الشرق الأوسط، في ظل غياب توازن القوى وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وعلى الرغم من اتخاذها موقفاً إيجابياً من العراق في حربه مع إيران (1980 – 1988) واعتمادها على نفط العراق ومعرفتها بأهميته لها من الناحية الاقتصادية، إلا أن دبلوماسيتها لم تستطيع إيقاف الحرب التي قادتها الولايات المتحدة وبريطانيا في تحالف دولي ضد العراق لإخراجه من الكويت عام 1991، بل شاركت في الحرب، فقد ركز التحالف الدولي على أولوية ضرب العراق لضمان تدفق النفط، والحفاظ على أمن إسرائيل، ومنع ظهور قوة عربية تتمتع إلى حد كبير بالاستقلالية في قرارها السياسي، هذا الأمر يفسر حصول تفاهم القوى الرأسمالية الغربية ومنها فرنسا في عهد ميتران[1]، وعلى حد قول جان بيير شوفنمان وزير الدفاع الفرنسي آنذاك والذي دفعته هذه الحرب إلى الاستقالة " أن الأمم المتحدة أصبحت كياناً عاجزاً عن استخدام حريته "[2].

إن المشاركة الفرنسية ضمن التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عام 1991، ارتكزت على ثلاث مبادئ[3]:

1. الحفاظ على الاستقرار في المنطقة والضغط على العراق للخروج من الكويت والتزامه بالقرارات الدولية، وخاصة تلك المتعلقة بالتخلص من اسلحته الكيمائية والبيولوجية، وضمان استقرار اسواق النفط.
2. ضمان سلطة مجلس الأمن الدولي من خلال تحقيق مبادئ احترام السيادة الوطنية العراقية وحصر تفسير القانون الدولي كما توضحه قرارات مجلس الأمن الدولي، وعدم انتهاك الشرعية الدولية.
3. تفادي حدوث كارثة إنسانية في العراق وحماية المدنيين خلال الحرب وطوال فترة الحصار المفروض على العراق، ودعت فرنسا من خلال هذا المبدأ إلى إعادة تقييم سياسة العقوبات الشاملة والضربات الجوية ضد العراق، وكانت أيضاً وراء اقتراح التدخل العسكري لحماية الأكراد في شمال العراق بدعوى " حق التدخل الانساني "، والذي أتخذ على أساسه القرار 688، وأجاز التدخل لحماية الأقليات ولاسيما الأكراد.

---

[1] أحمد صدقي الدجاني وآخرون، أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 2، 1997، ص 17.

[2] ناظم عبد الواحد الجاسور، الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية – الفرنسية، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 3، 1997، ص 155.

[3] Jaques Beltran, *French Policy Toward Iraq*, The Brookings Institution, Washington, Center on the Us / France, September, 2002, pp. 1–3.

بعد ذلك جاءت المواقف الفرنسية أمام تطورات القضية العراقية منسجمة في أغلبها مع مطالبها في احترام مبادئها السابقة، واستمر الوضع على هذا الحال حتى وصول الرئيس جورج والكر بوش (G. W. Bush) عام 2001 إلى الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي غيّرت إدارته خطابها تجاه العراق. وكانت أحداث 11/ أيلول/ 2001 التي أعادت ترتيب التفاعلات الدولية من جديد، فقد استغلت الولايات المتحدة ضخامة التفجيرات وردود الأفعال المتعاطفة معها ليس لأجل فك العزلة التي وصلت إليها، بل للشروع في تطبيق مشاريعها الخارجية مثل الدرع الصاروخي الذي يحمي فضاء الولايات المتحدة من الهجمات الصاروخية، ومشروع الشرق الأوسط الجديد وغيرها من المشاريع، وتحت ذريعة محاربة الإرهاب أعلنت الولايات المتحدة حرباً وقائية بدأت بأفغانستان وانتقلت بعد ذلك إلى العراق واحتلاله عام 2003.

وبالرجوع إلى الموقف الفرنسي من المسألة العراقية، فهي قبل ذلك أيدت التدخل العسكري للولايات المتحدة الأمريكية في أفغانستان، لكن أتضح بعد ذلك أن الهدف النهائي ليس افغانستان، بل ذهبت الولايات المتحدة للبحث عن تحالف دولي يقف إلى جانبها في شن الحرب على العراق، وإلى تفويض دولي يضفي الشرعية على حربها.

ومع بداية عام 2003، دخلت الخلافات الفرنسية الأمريكية مرحلة حاسمة، عندما روجت الإدارة الأمريكية لمشروع قرار في مجلس الأمن يتيح لها التدخل العسكري في العراق وتغيير نظام الحكم فيه لتأسيس ديمقراطية تكون أنموذج يطبق بعد ذلك على باقي الدول في الشرق الأوسط. وانتقدت فرنسا هذا الموقف واعتبرت أن مسألة الاصلاح في العراق أو أي مكان آخر لا يمكن أن تفرضها قوة خارجية، وأن تحقيق هذا الهدف يُعد ابتعاداً عن الهدف الرئيس وهو محاربة الإرهاب، وأن الأهم في هذه المنطقة إيجاد حل للصراع العربي – الإسرائيلي وإحلال السلام والاستقرار في المنطقة، لكن الولايات المتحدة الأمريكية قررت شن الحرب على العراق حتى من دون أن تحصل على قرار أممي يجيز لها ذلك، وهو الموقف الذي رفضته فرنسا لدرجة أنها هددت باستخدام حق النقض (الفيتو) لعرقلة ذلك الاقتراح الذي تبنته كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وإسبانيا، والذي يسمح باللجوء إلى القوة العسكرية ضد العراق. وبذلك تكون فرنسا قد استخدمت آخر ما تملكه من الوسائل الدبلوماسية المتاحة، أي استغلال مقعدها الدائم في مجلس الأمن كمحاولة أخيرة لعزل الموقف الأمريكي وإرغامه على التعامل مع الأزمة العراقية بالطرق الشرعية، وبموقفها هذا تمكنت من تصوير السلوك الأمريكي على انه مناف للشرعية الدولية وغير أخلاقي في أوساط الرأي العام العالمي[1].

---

[1] رابح زغوني، تفسير السياسة الخارجية الفرنسية تجاه العراق منذ حرب الخليج الثانية: فحص للمقتربات النظرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2008، ص 122 – 124.

المطلب الثاني: الموقف الفرنسي من أحداث ما يسمى " بالربيع العربي"

في ضوء ما شهدته المنطقة العربية من أحداث ما يسمى " بالربيع العربي "، تباينت المواقف الأوروبية بشكل عام والفرنسية بشكل خاص، إذ تراوحت مواقفها بين الترحيب والتدخل المباشر إلى الصمت والتنديد، وسنحاول التطرق للمواقف الفرنسية وردود افعالها تجاه الأحداث التي شهدتها الدول العربية.

البداية كانت من **تونس** في كانون الأول 2010، التي تربطها علاقات عميقة مع فرنسا بحكم الموقع الجغرافي وقربها منها، ولفرنسا مصالح كثيرة فيها، وكذلك توجد علاقات مستمرة بين السياسيين من البلدين، ومنذ وصول الرئيس زين العابدين بن علي للسلطة كان كل الرؤساء الفرنسيين من اسلاف الرئيس نيكولا ساركوزي والرئيس السابق جاك شيراك يدافعون عنه بقوة لأنه كان في نظرهم رادعاً لأي تطرف إسلامي، فقد تفاجأت فرنسا لما حصل في تونس من أحداث، وأعتبر ساركوزي أن ما حصل هو فشل للدبلوماسية الفرنسية التي كان من المفروض أن تعرف ما يجري في تونس بحكم كونها قريبة من فرنسا[1]. اختارت فرنسا الوقوف إلى جانب الرئيس زين العابدين بن علي دون أن تكون قد ادركت حجم الأحداث في تونس، ولم تستطع أن تخفي دعمها للرئيس التونسي، بدليل أن وزيرة الخارجية آنذاك ميشال اليو ماري عرضت المساعدة على الرئيس زين العابدين بن علي وهذا يعبر عن موقف فرنسا الرسمي، ولكن بعد انتهاء الأحداث برحيل الرئيس زين العابدين بن علي من البلاد قرر ساركوزي إقالتها من منصبها، وكالعادة أتسم الموقف الفرنسي بالتذبذب والتأرجح نتيجة لطبيعة العلاقات والمصالح الفرنسية في تونس من جهة، وتماشياً مع طبيعة المواقف الأوروبية من جهة أخرى، فبعد أن عرضت فرنسا المساعدة على الرئيس التونسي زين العابدين بن علي تراجعت وأعلنت رفضها استقباله في أراضيها لعدم رغبتها في إثارة مشاعر الجالية التونسية المقيمة في فرنسا[2].

بعد تونس اندلعت شرارة الأحداث في **مصر**، وتباينت المواقف الدولية كما حصل في تونس، ومن بين تلك المواقف والذي يخص دراستنا هذه هو الموقف الفرنسي الذي عبر عن الحياد أول الأمر من الأحداث وتفهمه لمساعي الشباب المصري ومطالبته للحكومة المصرية الحليف الأقوى والأبرز للاتحاد الأوروبي بإجراء مزيد من الإصلاحات الديمقراطية، لكن مع تدهور الأوضاع في مصر أصدر الاتحاد الأوروبي بياناً في 3 / شباط / 2011، وقعت عليه

---

[1] رنده تقي الدين، تقويم لطليعية فرنسا في دعم الثورات العربية، جريدة الحياة، 14/ أيلول/2011، دراسة منشورة على موقع الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية الاليكتروني، تاريخ الدخول 4 / 2 / 2015: www.ademocracynet.com.

[2] شيماء معروف قرحان، موقف الاتحاد الأوروبي من التغيير في المنطقة العربية، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، بغداد، العدد 45، 2014، ص 145 - 146.

كل من فرنسا والمانيا وإيطاليا وإسبانيا مطالبين الرئيس المصري محمد حسني مبارك بضرورة الإسراع في الانتقال المنظم للسلطة، كما تضمن البيان اعتراف الاتحاد الأوروبي بالدور المهم الذي كان يقوم به الرئيس مبارك ومطالبته بحكم العلاقات الثنائية والقوية بين مصر والاتحاد الأوروبي بتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية[1]. هذا التغيير في موقف فرنسا والاتحاد الأوروبي يدل على التسليم بسياسة الأمر الواقع، سياسة ركوب الموجة لا أكثر، وعن محاولة إيجاد موطئ قدم في الواقع الجديد وهروباً من الفخ الذي وقعوا به في تونس بسبب التلكؤ الواضح في تحديد مواقفهم من الأحداث التي جرت فيها آنذاك.

بعد ذلك جاءت الأحداث في **ليبيا** لتعبر عن موقف مغاير تماماً لفرنسا ومتناقضاً مقارنةً بمواقفها من الأحداث في تونس ومصر، فبعد ان دافعت سابقاً عن الرئيسين التونسي زين العابدين بن علي والمصري محمد حسني مبارك، تغير موقفها من ليبيا ومن الرئيس معمر القذافي واعلنت التدخل المباشر في الشؤون الليبية ليس لحماية المدنيين بدافع التدخل الانساني، وإنما لتعبر عن نفسها كبلد رائد في مجال مواكبة التغيرات التي حدثت في شمال افريقيا والشرق الأوسط؛ كونها من أكثر الدول الغربية المعنية بهذه التطورات سواء لدواعٍ تاريخية عندما كانت تحتل شمال أفريقيا، أو سياسية واستراتيجية مثل قربها الجغرافي ورغبتها في لعب دور مهم فيها.

لقد تبلور الموقف الفرنسي من خلال مجلس الأمن الدولي الذي تبنى القرارين 1970 و 1973 في عام 2011، عندما سمح المجلس بتطوير استراتيجية عسكرية كانت غايتها الرسمية حماية المدنيين من ضربات الرئيس معمر القذافي، وقادت فرنسا التحالف الدولي لهذه العمليات عبر شنها ضربات على الجيش الليبي واعترافها بالمجلس الوطني الانتقالي الليبي ممثلاً شرعياً للشعب الليبي[2]، ويمكن القول أن الازمة الليبية كانت بمثابة فرصة لفرنسا ولساركوزي لتفعيل الدبلوماسية الفرنسية وإسماع صوت فرنسا، كذلك كانت فرصة لتصفية حسابات قديمة مع الرئيس الليبي معمر القذافي، على سبيل المثال معارضته بشده لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط الذي تبناه الرئيس الفرنسي ساركوزي، ومحاولته حشد الدول العربية ضده بدعوى أنه يفصل عرب أفريقيا عن بقية القارة مما أثار حفيظة فرنسا، كما أن سياسة ليبيا في القارة الأفريقية جعل منها منافساً للوجود الفرنسي، فالرئيس الليبي معمر القذافي كان يمول بعض الاستثمارات في أفريقيا، وساهم في بناء بعض المؤسسات الأفريقية مثل صندوق النقد الأفريقي، وهذا ما تنظر اليه فرنسا والقوى الغربية بعين الريبة لأنها ترى القارة تفلت من قبضتها الاقتصادية، وبالتالي فقدانها

---

[1] المرجع السابق، ص 149.

[2] براء ميكائيل، أوروبا أمام الثورة الليبية – اتحاد بمواقف متضاربة، تقرير منشور على الموقع الاليكتروني لمركز الجزيرة للدراسات، 14/ أيار/2011، تاريخ الدخول 3 / 2 / 2015 http://studies.aljazeera.net.

للعائدات المالية التي كانت تجنيها من حقوق وديون وفوائد[1]، إضافة لكل ذلك أن صراع القوى الغربية حول مرحلة ما بعد الحرب في ليبيا أي مرحلة الإعمار وتقاسم المكتسبات، دفع فرنسا لأن تكون أول من يحضّر ويقود الحملة العسكرية ضد ليبيا، فترددها وتأخرها في مشاركة الائتلاف الدولي المناهض للعراق عام 1991، ورفضها لغزوه 2003 أضر بمصالحها وبعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي تريد أن تكون أول المستفيدين من الاستثمارات والعقود ما بعد التدخل في ليبيا، فضلاً عن مطامعها من النفط الليبي الذي ذهب جزء كبير منه إلى الشركات الفرنسية، فكانت هي أول من يحضّر ويقود الحملة العسكرية ضد ليبيا.

وبخصوص الأزمة **السورية** عام 2011، وموقف فرنسا ودورها في التصعيد الغربي ضد سورية مستغلة المحافل الدولية للشحن السياسي والإعلامي ضدها، إذ ما زالت فرنسا تواصل تزييفها للحقائق على الأرض السورية، هذا بالإضافة إلى أن ما يحدث في سوريا هو صراع إرادات إقليمية ودولية كما هو الحال في العراق واليمن.

فرنسا خسرت الكثير بسبب معارضتها الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وأدركت أن مصالحها في الشرق الأوسط ستتضرر في حال أستمر خلافها مع الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك وجدت الفرصة المناسبة لتحسين علاقاتها مع واشنطن على حساب علاقاتها مع سورية، مستغلة بذلك موقف الولايات المتحدة المتشدد من الحكومة السورية والرئيس بشار الأسد، بسبب رفضه الاحتلال الأمريكي للعراق ودعمه للمقاومة العراقية وكذلك المقاومة اللبنانية المتمثلة بحزب الله، والموقف الفرنسي من الأزمة السورية ليس وليد اللحظة بل هناك مواقف سبقته، منها مبادرتها وتخطيطها مع الولايات المتحدة الأمريكية للقرار "1559" الذي أقره مجلس الأمن الدولي في 2/ أيلول/ 2004 كخطوة لطي صفحة الخلاف بينهما، وتضمن القرار عدة فقرات أهمها انسحاب القوات الأمنية المتبقية في لبنان، وكان المقصود بهذه القوات هو الجيش العربي السوري المتواجد في لبنان بموجب اتفاق مع السلطة اللبنانية، وكذلك نزع سلاح المقاومة.

بعد ذلك جاء اغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري بتاريخ 14 / شباط / 2005، وصاحب هذا الحدث ردود فعل دولية أبرزها من باريس وواشنطن ووجهت أصابع الاتهام لسورية، وتم تشكيل المحكمة الخاصة باغتيال رفيق الحريري للضغط على سورية لتطبيق القرار 1559، وتحييدها كونها تشكل عقبة في طريق تحقيق مشروع الشرق الأوسط الكبير في المنطقة[2]. ثم جاءت حرب تموز عام 2006، والغاية منها ليس القضاء على قدرات حزب الله

---

[1] عبد النور بن عنتر، المواقف الدولية من الثورة الليبية، تقرير منشور على الموقع الاليكتروني لمركز الجزيرة للدراسات، 6 / نيسان/ 2011، تاريخ الدخول 11 / 2 / 2015: http://studies.aljazeera.net.

[2] ليلى نقولا الرحباني، المحكمة الدولية الخاصة بلبنان نسخة مطورة عن حرب 2006، دراسة منشورة على موقعها الاليكتروني، 2011/2/6، تاريخ الدخول2015/2/14:https://lellanrahbany.wordpress.com.

فقط، بل إضعاف سورية الداعم القوي للحزب، وإعادة صياغة شرق أوسط جديد تطمح له الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، إذ لعب التوافق الفرنسي الأمريكي دوراً كبيراً في مجلس الأمن الدولي لإصدار القرار المرقم 1701 عام 2006، والذي منح مكاسب سياسية كبيرة لإسرائيل لم تتمكن من تحقيقها عسكرياً.

ومنذ وصول الرئيس نيقولا ساركوزي عام 2007 للسلطة في فرنسا، حاولت فرنسا تحسين علاقاتها مع سورية، إلا أن تطورات الأحداث على الساحة اللبنانية والشرق الأوسط بشكل عام، وبسبب الضغوط الأمريكية بدأت العلاقات الفرنسية – السورية تأخذ مساراً سلبياً مرة أخرى، وفي خضم الأحداث في سوريا عام 2011، جاء الموقف الفرنسي تجاه هذه الأحداث مطابقاً لموقفه تجاه الأحداث في ليبيا منطلقا من المراقبة إلى دعوات للحوار، لكنه ما لبث يتحول إلى التنديد بالحكومة السورية والتحريض عليها والوقوف بجانب المعارضة مع مساندة كل طروحات التدويل، والمطالبة بفرض المزيد من العقوبات والتشدد تجاه الحكومة السورية الشرعية، وهو ما يعكس التبعية للموقف الأمريكي الذي طالما اعتبر سوريا نظاماً ممانعاً للسياسات الغربية وداعماً وممولاً " للإرهاب " وحليفاً لإيران وحزب الله في لبنان ومعادياً لإسرائيل[1].

وتوضح الموقف الفرنسي في تبعيته للولايات المتحدة الأمريكية بما يخدم مصالحها من خلال الأحداث التي حصلت في بعض الدول الخليجية كالبحرين والسعودية وكذلك اليمن، فالموقف الفرنسي لم يتعدّ مجردّ التعاطف الخجول مع المحتجين دونما أي تنديد بالأنظمة وممارساتها ضدهم، وكذلك التعتيم الاعلامي الذي صاحب هذه الممارسات.

الخـــاتمة:

إن السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الشرق الأوسط تأثرت بالاستراتيجية التي رسمها الرئيس شارل ديغول انطلاقاً من دوافع فرنسا للتخلص من الفكر الاستعماري، وذلك من خلال قيام ديغول بإعطاء عدد من دول المنطقة استقلالها والتي كانت تحت السيطرة الاستعمارية الفرنسية، وربطها بالتالي بمجموعة من المعاهدات الخاصة بالتعاون والصداقة، وكل ذلك تم ربطه بحركة دبلوماسية مركزة مع هذه الدول، لاسيما أن التضامن الأيديولوجي والتحالف مع الولايات المتحدة أخذ منحى آخر هو حالة من الشك، لذلك تتطلع فرنسا لأن تكون لها سياسة خارجية مؤثرة تتفاعل مع منطقة الشرق الأوسط، في ظل ما تشهده السياسة العالمية من

---

[1] شهرزاد أدمام، دور المصالح في هندسة المواقف الدولية من الثورات العربية: دراسة في الموقف الأمريكي والموقف الروسي، المجلة الأفريقية للعلوم السياسية، 6 / 2 / 2013، منشورة على موقع المجلة، تاريخ الدخول 14 / 2 / 2015: http://www.maspolitiques.com.

استراتيجيات مستحدثة للدول الكبرى، وهي في توجهها هذا نحو المنطقة تدرك أهميتها الاقتصادية، وترى أن من يسيطر عليها يتمكن من منح اقتصاده خصائص تنافسية اقوى، ويمكن من خلالها بناء استراتيجية فرنسية لترتيب أوضاع التنافس أو الصراع بين القوى الاقتصادية.

فرنسا تدرك أن الولايات المتحدة الأمريكية تهيمن على معظم مناطق الشرق الأوسط، لذلك فإنها تسعى إلى التنسيق مع الدول الكبرى الأخرى مثل روسيا والصين بهدف إيجاد قوى قطبية متعددة في النظام الدولي، وإقامة أكثر من محور يغطي هذه المنطقة، لما تحتويه من ثروات نفطية واستثمارات تجارية ومالية كبيرة، تقف بوجه الهيمنة الأمريكية، إضافة لذلك أن دول المنطقة حريصة على التعامل مع فرنسا لاعتبارات سياسية كونها تهدف إلى التمتع بشيء من الاستقلالية في التعامل مع مختلف الأطراف الدولية والإقليمية، على الرغم من الميل الواضح في العلاقات لبعض دول المنطقة الخليجية باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية.

وبخصوص المسألة العراقية، لم تتغير النظرة الفرنسية للعراق بعد أزمة الكويت، لكنها شاركت على مضض ضمن القيادة الأمريكية للتحالف الدولي ضد العراق في حرب عام 1991، على الرغم من المعارضة الشديدة في الداخل الفرنسي، وطوال عقد التسعينيات من القرن العشرين عارضت فرنسا سياسة الحظر الجوي والعقوبات الاقتصادية المفروضة من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق، واستنكرت الضربات الجوية التي كانت تقوم بها من حين لآخر، وأصبح الموقف أكثر وضوحاً بمعارضة فرنسا للحرب الأمريكية على العراق واحتلاله عام 2003، وقيادتها لمعارضة دولية واسعة ضد الحرب بتشكيلها تحالفات دولية وإقليمية ضمت قوى دولية فاعلة مثل (روسيا وألمانيا)، وتهديدها للولايات المتحدة في سابقة تاريخية باستخدام حق النقض (الفيتو) لمنع مثل هذه الحرب، ولكن بالأخير الحرب أتت وتم احتلال العراق تحت أنظار وصمت المجتمع الدولي.

الموقف الفرنسي تجاه ما يعرف بـ "الربيع العربي" تراوح بين خصائص عديدة من التحفظ والتدخل إلى الازدواجية في التعامل والانتهازية واقتناص الفرص، وهذا يكشف بوضوح البعد المصلحي لفرنسا، إذ لعب الموقع الجيوستراتيجي والنفط إلى جانب تطور الأحداث وتسارعها دوراً مهما في تحديد الموقف الفرنسي وهو ما يعكس التبعية للموقف الأمريكي أيضاً.

المراجـع:

1. إبراهيم سعد الدين وآخرون، ديغول والعرب: العلاقات العربية الفرنسية بين الماضي والحاضر والمستقبل، منتدى الفكر العربي، عمان، ط1، 1990.
2. الجابري عباس حسين، السياسة الفرنسية تجاه الخليج العربي في التسعينيات، مجلة جامعة ذي قار، العراق، العدد 2، كانون الأول، 2005.

French Foreign Policy toward the Middle East after the Cold War

International Relations Department

Faculty of Political Science

Damascus University

Abstract

The end of World War II led to a decline in the role of France in the Middle East. Because of the German occupation of France, and the growing influence of the United States and the Soviet Union in the region, and their division of the world between themselves into two camps east and west. This was a declaring the start of a new era In international relations which called the Cold War. France tried during the era of General Charles de Gaulle to return again to revive its influence in world politics, and refused to join under the umbrella of the United States. During the period of the Cold War French policy continued on the same path charted by de Gaulle the distinguish its independent policy and play the role of mediator between the two camps.

France tried to regain its international role after the end of the Cold War, and especially in the Middle East and North Africa, But this time not for an independent opposition regarding US policy as in the past, but compatibility with US policy and its dependence, and ran it through the disparate and contradictory positions toward the Middle East issues, including participation in the international coalition against Iraq in 1991. After the events of 11/ September / 2001 participated with the United States in the war so-called ' war on terrorism ' in Afghanistan, and Rejected the war on and occupation of Iraq in 2003, Fearing for their interests.

Then came the radical French position and contrasting of recent developments in the Arab region and the events of the so-called 'Arab Spring', in order to obtain an important role in the global system.

Key words: Foreign Policy, Middle East, Cold War, France.